ثم يفسر الصفار عبارة الباب فيقول: ظاهره أن البدل يعمل فيه الفعل الأول، وقد تقدم ضد ذلك، وأن الصحيح أن يكون على نية استئناف العامل، وقد ثبت ذلك في قوله عز وجل: ﴿قال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ فكيف يقول إنه يعمل فيه كما عمل في الأول، فلا وجه له يتخرج عليه إلا أن يكون «يعمل فيه» بمعنى أن العامل إنما هو من لفظه مكرراً فكأن الأول عامل لأنه إنما يقرر ذلك اللفظ بعينه، فالأول هو العامل أي لفظه لا أنه بنفسه العامل وذلك ممكن سائغ.

ثم ذكر أقسام البدل الستة فذكر أن ثلاثة منها اتفق عليها النحويون والسماع قد ورد بها وهي بدل الشيء من الشيء والبعض من الكل والاشتمال. وأن اثنين لم يرد بهما سماع وإنما جاءت على القياس وهما بدل النسيان وبدل الغلط[1] وواحد اختلف فيه هل هو بدل أو عطف.

ثم قسمه بالنظر إلى التعريف والتنكير أربعة أقسام وكذلك بالنسبة للإظهار والإضمار أربعة أقسام:

ثم يشرح لفظ سيبويه حتى تصادفنا الآية الكريمة ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ فيقدم ثلاثة مذاهب حول تخريجها[2].

---

(1) أنكر قوم بدل الغلط، قال المبرد: بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم، وادعى محمد بن السيد أنه وجده في قول ذي الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

قال لعس بدل غلط لأن الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة، ورد أنه من باب التقديم والتقدير. وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر لوقوعه غالباً عن ترو.

الهمع 2/127

(2) أورد النحاة أكثر من رأي حول تخريج هذه الآية الكريمة:

1 ـ إن ﴿من استطاع﴾ بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر: وهذا رأي ابن إياز. =